الأمم المتحدة

A/62/340

الجمعية العامة

Distr.: General
14 September 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البند ٥٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث

الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر

تقرير الأمين العام**

موجز

أجرى الأمين العام دراسة استقصائية عالمية لنظم الإنذار المبكر عملا بطلب الجمعية العامة الوارد في قرارها ١٩٨/٦١، وذلك بغرض المضي قدماً في تطوير قدرات نظم الإنذار المبكر العالمية بجميع المخاطر الطبيعية. ووُضِعت اللمسات الأخيرة على تقرير الدراسة الاستقصائية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦. وخلص التقرير إلى أنه في حين أن بعض نظم الإنذار متقدمة للغاية، فثمة ثغرات وأوجه قصور كثيرة، لا سيما في البلدان النامية ومن حيث الوصول بشكل فعال إلى الأشخاص المعرضين للخطر وتلبية احتياجاتهم. وأوصى تقرير الدراسة الاستقصائية باستحداث نظام شامل عالمي للإنذار المبكر، يضرب بجذوره في النظم والقدرات القائمة للإنذار المبكر. واقترح أيضا مجموعة من الإجراءات المحددة التي تهدف إلى إنشاء نظم وطنية للإنذار المبكر يكون محورها الإنسان على نحو يسد الثغرات الرئيسية في

* A/62/150.

** تأخر تقديم هذا التقرير لأسباب فنية.

051007 051007 07-50620 (A)

القدرات العالمية على الإنذار المبكر، ويعزز الأسس العلمية وتلك الخاصة بالبيانات في مجال الإنذار المبكر ويُرسي الأسس المؤسسية لنظام عالمي للإنذار المبكر. ويورد هذا التقرير المقدم استجابة للقرار ١٩٨/٦١ موجزا للعملية الاستقصائية وما خلصت إليه من استنتاجات، ويتضمن توصيات بشأن إجراءات المتابعة التي ينبغي للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة اتخاذها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٣	٤
ثانيا – أصول الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر ومجراها	٤-١٠	٥
ثالثا – النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية	١١-١٤	٨
رابعا – التوصيات الواردة في تقرير الدراسة الاستقصائية	١٥-٢٠	١٠
خامسا – الإجراءات المتخذة لمتابعة الدراسة الاستقصائية	٢١-٣١	١٣
سادسا – الاستنتاجات والتوصيات	٣٢-٣٦	١٧

أولا – مقدمة

١ – خلال الفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥، ألحقت الكوارث إجمالا أضراراً بحوالي ٢,٥ بليون شخص وأودت بحياة قرابة ٠٠٠ ٩٠٠ آخرين. ويحدد إطار عمل هيوغو للفترة ٢٠٠٥-٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على التأقلم مع الكوارث[١] أهدافاً استراتيجية، ومجالات عمل ذات أولوية، ومسؤوليات مؤسسية الغرض منها الحد بدرجة كبيرة من أخطار الكوارث على مدى العِقد. وهو يحدد الحاجة إلى تطوير قدرات الإنذار المبكر وتحسين سبل التأهب والاستجابة، كجزء من نهج شامل ينطوي على إدماج عنصر الحد من أخطار الكوارث في عملية التخطيط الإنمائي والممارسات الإنمائية، وإيجاد ثقافة وقاية وبناء القدرات على التأقلم.

٢ – وقد أثبتت التجارب السابقة أنه يمكن للإنذار المبكر أن يكون أداة في غاية الفعالية من حيث إنقاذ حياة الأشخاص وحماية الممتلكات في حالة حدوث مخاطر طبيعية. وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في تواتر وقوع الكوارث خلال السنوات الخمسين الماضية، فإن نسبة الخسائر في الأرواح المترتبة على الكوارث تراجعت بشكل عام، وهو أمر يعزى بقدر كبير إلى الإنذار المبكر وما يتصل به من نظم التأهب والاستجابة. فانخفضت بشكل بالغ نسبة الخسائر الهائلة في الأرواح التي تنجم عن حالات الجفاف الشديد والعواصف العاتية والفيضانات الكبرى التي حدثت خلال القرن العشرين. وأضحى الآن من المألوف أن تؤدي نظم الإنذار المبكر إلى إجلاء ملايين الأشخاص من الأماكن المعرضة للخطر. فعلى سبيل المثال، أنقذت عمليات الإجلاء التي استندت إلى سبل التنبؤ بالأعاصير والإنذارات المتصلة بها دون شك حياة آلاف مؤلفة من الأشخاص قبل أن يضرب إعصار كاترينا في عام ٢٠٠٥، حتى وإن كان الحدث قد أظهر أيضاً بوضوح أوجه قصور النظم التقنية للإنذار المبكر وأهمية اتباع نهج شامل للحد من أخطار الكوارث يشمل التوعية العامة والتثقيف العام لتعزيز التأهب والاستجابة.

٣ – وفي قرارها ١٩٥/٦٠ وغيره من القرارات بشأن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تسلم الجمعية العامة بشكل ثابت بأهمية الإنذار المبكر كعنصر أساسي من عناصر الحد من أخطار الكوارث. ويشير أيضا كثير من برامج العمل والمنتديات والقرارات الدولية إلى نظم الإنذار المبكر على أنها أداة هامة للحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أماناً: المبادئ التوجيهية للوقاية من الكوارث الطبيعية والتأهب لها وتخفيف حدتها وخطة عملها، اللتين اعتمدتا في المؤتمر العالمي للحد من الكوارث

(١) A/CONF.206/6 و Corr.1، القرار ٢. متاح على http://www.unisdr.org/eng/hfa/hfa.htm.

الطبيعية، (يوكوهاما، ١٩٩٤)[٢]؛ برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (١٩٩٤)[٣]؛ خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبرغ، ٢٠٠٢)[٤]؛ بيان المؤتمر الصادر عن المؤتمر الدولي الثاني المعني بالإنذار المبكر، (بون، ٢٠٠٣؛ انظر http://cwc.2.org)؛ نتائج الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، (موريشيوس، ٢٠٠٥)[٥]؛ استجابة مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية لكارثة المحيط الهندي والإجراءات المستقبلية بشأن الحد من أخطار الكوارث (غلن إيغلز، ٢٠٠٥) (انظر http://www.g8.gov.uk)؛ والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، (بون، ٢٠٠٦) (انظر http:/www.ewc3.org). ويمثل الإنذار المبكر هدفا هاما في إطار عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا[٦]، وأنشطة الأمن الغذائي التي تضطلع بها كثير من مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وفي سائر المجالات الإنسانية والبيئية. وستكون نظم الإنذار المبكر الفعالة جزءاً أساسياً من استراتيجيات التكيف مع تغير المناخ، بالنظر إلى توقعات الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ[٧] بحدوث زيادات في حدة الأحوال الجوية والمناخية في المناطق الدافئة.

ثانيا – أصول الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر ومجراها

٤ – في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وفي أعقاب كارثة تولد أمواج تسونامي في المحيط الهندي، وإدراكاً بأنه كان من الممكن إنقاذ آلاف الأرواح لو كان هناك نظام فعال للإنذار

(٢) A/CONF/172/9، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الأول. متاح على http://www.unisdr.org/eng/about_isdr/bd-yokohama-strat-eng.htm.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدج تاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل – ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 وتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني. متاح على http://www.un.org/esa/sustdev/sids/sidstbc.htm.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 وتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق). متاح على http://www.un.org/esa/sustdev/documents/WSSD_POI_PD/English/WSSD_PlanImpl.pdf.

(٥) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لوي، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.05.II.A.4 وتصويب)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٦) الأمم المتحدة، سلسلة المعاهدات، المجلد ١٩٥٤، الرقم ٣٣٤٨٠.

(٧) تقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، متاحة على http://www.ipcc.ch.

المبكر بتولد أمواج تسونامي في المنطقة، دعا الأمين العام إلى إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر يتصدى لجميع المخاطر الطبيعية ويغطي جميع الأمم. وعليه، طلب في تقريره الصادر في آذار/مارس ٢٠٠٥ بشأن تنفيذ إعلان الألفية والمعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية والأمن وحقوق الإنسان للجميع''، إجراء دراسة استقصائية عالمية لقدرات نظم الإنذار المبكر والثغرات التي تشوبها، وذلك على النحو التالي:

تعكف بلدان منطقة المحيط الهندي، بمساعدة من الأمم المتحدة وجهات أخرى، الآن على اتخاذ خطوات لإقامة نظام إقليمي للإنذار المبكر بأمواج تسونامي. لكن دعونا لا ننسى المخاطر الأخرى التي يتعرض لها الناس في جميع مناطق العالم، ومنها العواصف والفيضانات وحالات الجفاف والانهيالات الأرضية وموجات الحرارة والانفجارات البركانية. **ولإكمال المبادرات الأعم المتعلقة بالتأهب للكوارث والتخفيف منها، أوصي بإقامة نظام للإنذار المبكر بجميع الأخطار الطبيعية على نطاق العالم، يضيف إلى القدرات الوطنية والإقليمية الموجودة.** وفي سبيل المساعدة على إقامة هذا النظام، سأطلب إلى أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تنسق عملية إجراء استقصاء للقدرات والثغرات المصادفة، بالتعاون مع جميع الكيانات المعنية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، وأتطلع إلى تلقي النتائج والتوصيات التي ستنبثق عن هذا الاستقصاء (A/59/2005، الفقرة ٦٦).

٥ - وتولت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تنسيق الدراسة الاستقصائية التي طلب الأمين العام إجراءها، وذلك عن طريق منهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر التابع لها. وفي الدورة الحادية عشرة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث[٨]، المعقودة في أيار/مايو ٢٠٠٥، شُكِّل فريق عامل لتوفير التوجيه وتقديم الدعم للعملية الاستقصائية وإعداد تقرير. وضم الفريق العامل الأعضاء الآتي ذكرهم: المركز الآسيوي للتأهب للكوارث؛ المركز العالمي لرصد الحرائق؛ مركز التنبؤ بالمناخ وتطبيقاته التابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ الاتحاد الدولي للاتصالات؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية؛ معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث؛ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (رئيس مشارك)؛ معهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة (رئيس مشارك)؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية (رئيس مشارك). واستنادا للمناقشات التي جرت في الدورة الحادية

(٨) انظر http://www.unisdr.org/eng/task%20force/tf-meeting-11th-eng.htm.

عشرة لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث، خلصت فرقة العمل إلى أنه ينبغي أن تستفيد الدراسة الاستقصائية من المواد المتاحة بالفعل بدلا من إجراء أي دراسات أولية جديدة.

٦ - بالإضافة إلى طلب الجمعية العامة، الوارد في قرارها ١٩٥/٦٠ والمتعلق بالانتهاء من الإعداد للدراسة الاستقصائية العالمية، دعت الجمعية الدول الأعضاء إلى تقديم إسهامات قد تساعد أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث على إعداد الدراسة الاستقصائية.

٧ - وتناولت الدراسة الاستقصائية المعلومات المتوفرة التي سبق وقدمتها الحكومات والمنظمات في إطار تحضيرها للمؤتمر الدولي الثاني للإنذار المبكر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ وللمؤتمر العالمي للحد من الكوارث في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ الذي كان معروض عليه ١٢٢ تقريراً قطرياً. وبالإضافة إلى هذا، دعيت الحكومات وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة ومنظمات أعضاء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث إلى توفير المزيد من المعلومات عن طريق إجراء دراسة استقصائية منهجية. وجاءت ردود من ٢٣ حكومة[٩] ومن المفوضية الأوروبية استجابة لذلك الطلب بالحصول على معلومات إضافية عن قدراتها في مجال الإنذار المبكر ومن الثغرات التي تصادفها في هذا المجال. ووردت معلومات أيضاً من أعضاء الفريق العامل المذكور أعلاه التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث. ومن منظمات أخرى من قبيل منظمة الأمم المتحدة للطفولة، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمركز الآسيوي للحد من الكوارث، واتحاد الوقاية الاستباقية، ولجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجنوب المحيط الهادئ، ومركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية.

٨ - ونظرت الدراسة الاستقصائية في المقام الأول في نظم الإنذار المبكر بالمخاطر الجوية الهيدرولوجية وبالمخاطر الجيولوجية، بل وأيضاً بالعوامل البيولوجية والبيئية والإنسانية والصناعية المتصلة بها متى اقتضى الأمر ذلك، على سبيل المثال المجاعات وحالات غزو الجراد وحرائق الغابات. وسعت إلى الوقوف على ثغرات الإنذار المبكر وقدراته، بالإضافة إلى فرص المعالجة بالنسبة لجميع أنحاء العالم، ووضع توصيات تفيد بأن تتخذ الحكومات والمنظمات إجراءات في المستقبل من أجل وضع نظم أكثر فعالية للإنذار المبكر. ونظرت الدراسة

(٩) أذربيجان والأرجنتين والأردن والإمارات العربية المتحدة وإيران (جمهورية - الإسلامية) والبرتغال وبنغلاديش وبوليفيا وجامايكا وجورجيا والسلفادور والسويد وصربيا والجبل الأسود (جاءت قبل حزيران/يونيه ٢٠٠٦) والصين وغواتيمالا والفلبين وقبرص وكندا ومصر وموريشيوس واليمن واليونان.

الاستقصائية في إقامة آليات مؤسسية وآليات إدارة لنظم الإنذار. فيتخطى كثير من المخاطر الطبيعية الحدود الإقليمية وبالتالي ثمة حاجة إلى اعتماد ممارسات مشتركة وإيجاد كم من الآليات الدولية والإقليمية لتبادل البيانات ونشر الإنذارات. ويُدرج تقرير الدراسة الاستقصائية في مرفق أسماء كثير من المنظمات الإقليمية والدولية التي تدعم تطوير وتشغيل نظم الإنذار المبكر والأدوار التي تضطلع بها في إطار المكونات الأربعة التالية: (أ) المعرفة بالأخطار؛ (ب) خدمات الرصد والإنذار؛ (ج) نشر الإنذارات والإبلاغ عنها؛ (د) القدرة على الاستجابة في حالات الطوارئ.

٩ - وعقدت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث اجتماعاً لفريق خبراء في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ لاستعراض مشروع تقرير عمل وتقديم مزيد من الإسهامات بشأن الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الدراسة الاستقصائية. وقدم الفريق العامل التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بالحد من الكوارث أيضاً إسهامات. وجرى تعميم مشروع نقاط تشاور في كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٦، وصدرت صيغة شبه نهائية من التقرير خلال المؤتمر الدولي الثالث للإنذار المبكر الذي عُقِد في بون، بألمانيا في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. ووُضعت اللمسات الأخيرة على التقرير في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦[١٠].

١٠ - وأُعدَّت ورقة اجتماع عن الدراسة الاستقصائية (A/C.2/61/CRP.1) لعرضها على اللجنة الثانية في إطار البند ٥٣ (ج) من جدول الأعمال، ''التنمية المستدامة: الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث''. ومن ثم، طلبت الجمعية العامة في قرارها ١٩٨/٦١ عن الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا عن نتائج الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر، بما في ذلك توصياته بشأن كيفية معالجة ما يتصل بها من ثغرات واحتياجات تقنية ومالية وتنظيمية.

ثالثا - النتائج الرئيسية للدراسة الاستقصائية

١١ - تحقق تقدم ملحوظ في تطوير المعارف والأدوات التقنية اللازمة لتقييم الأخطار وإصدار التنبؤات والإنذارات والإبلاغ عنها، لا سيما نتيجة للفهم العلمي المتنامي والاستخدام المتزايد للتكنولوجيا الحديثة للمعلومات والاتصالات. وتتوفر الآن تكنولوجيات لنظم إنذار مبكر تتصل بأغلب أنواع المخاطر وهي تعمل على الأقل في بعض بقاع العالم. وتوفر الخبرة والقدرات التقنية القائمة في مجال نظم الإنذار المبكر أساساً جيداً لإقامة

(١٠) متاح على http://www.unisdr.org/eng/about_isdr/basic_docs/SG-report/SG-report-c2-61-CRPI-GSEWS.pdf.

الشبكات والاستفادة من النظم القائمة للإنذار المبكر سواء على المستوى المحلي أو تلك المخصصة لمخاطر بعينها وتنفيذ نظم جديدة.

١٢ - وعلى الرغم من ذلك، فهناك أوجه قصور كبيرة في نظم الإنذار المبكر القائمة، كما تبين من تجربة أمواج تسونامي التي تولدت في المحيط الهندي في أواخر عام ٢٠٠٤، وإعصار كاترينا الذي هب في خليج المكسيك في عام ٢٠٠٥، وغير ذلك من الأحداث التي جرت أخيراً من قبيل موجات الحرارة وحالات الجفاف والمجاعة وحرائق الغابات وأمواج تسونامي والفيضانات والانهيالات الأرضية. وتفتقر نظم الإنذار المبكر، لا سيما في البلدان النامية، إلى المعدات الأساسية، وإلى موظفين ذوي مهارات تقنية وتشغيلية، وإلى الموارد المالية، بل فلا توجد أي موارد على الإطلاق بالنسبة لبعض المخاطر. ومن بين التحديات الرئيسية كيفية إدماج معارف ورؤى المجتمعات الاجتماعية والاقتصادية المعنية في النظم الموجودة القائمة في الغالب على أسس تقنية لترجمة الإنذارات بالمخاطر إلى إنذارات بالأخطار، وتضمينها المشورة عن كيفية الاستجابة لإشارات الإنذار.

١٣ - وكان أحد النتائج الرئيسية التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية أن أضعف عناصر نظم الإنذار المبكر هو في المعتاد نشر الإنذارات والتأهب للاستجابة لها. وينطبق هذا على الأمم النامية والمتقدمة النمو على حد سواء. فقد لا تصل الإنذارات إلى جميع المحتاجين لاتخاذ الإجراءات، بما في ذلك السلطات المحلية والمنظمات المجتمعية والجمهور عموما، وكثيرا ما لا تُفهم تلك الإنذارات جيداً أو تؤخذ بمحمل الجد. وكثيراً ما يغيب الفهم الجيد للجمهور والمنظمات المجتمعية لمواطن ضعفهم الحقيقية والخطر الذي يشكله حدث ما. ويبدو أن الأسباب الأساسية لأوجه القصور هذه عدم وجود التزام سياسي كاف، وضعف عملية التنسيق بين مجموعات الجهات الفاعلة التي كثيراً ما تكون مختلفة، وعدم كفاية الوعي العام والمشاركة العامة في تطوير نظم للإنذار المبكر وتشغيلها.

١٤ - وتشمل بعض النتائج الهامة الأخرى للدراسة الاستقصائية ما يلي:

(أ) تستند نظم الإنذار المبكر إلى طبيعة المخاطر التي ينطوي عليها الأمر؛ فعلى سبيل المثال، تختلف كثيرا الاحتياجات إلى الإنذار المبكر بأمواج تسونامي عنها من الإنذار المبكر بالجفاف. وقد وُضِعت النظم الحالية استناداً إلى المعارف التقنية المحددة بالمخاطر وإلى الظروف الوطنية؛

(ب) لا بد أن تستقي القدرات العالمية على الإنذار المبكر من الجذور التي تركز على المخاطر وأن تُدمَج في القدرات التقنية والسياسة العامة الدولية. لذا، فإنه ينبغي اعتبار

النظام العالمي للإنذار المبكر بمثابة شبكة من النظم تستند إلى التعاون بين السلطات المسؤولة لتبادل البيانات والمعارف، وإتمام القدرات التشغيلية وتهيئة الجمهور بصورة منسقة؛

(ج) ثمة أوجه تفاوت واسعة في الطريقة التي يجري بها التعامل مع المخاطر المختلفة. فتجري في المعتاد تغطية المخاطر المتصلة بالطقس بشكل جيد على مستوى العالم عن طريق خدمات الأرصاد الجوية والخدمات الهيدرولوجية الوطنية في الدول الأعضاء، وتنسق هذه الخدمات عن طريق نظام منظمة الأرصاد الجوية العالمية وقد تحسَّن مستوى الدقة في التنبؤ كثيراً خلال العقود الأخيرة. وهناك ضرورة لتوسيع نطاق تلك القدرات على أنواعها بحيث يشمل مخاطر أخرى وتكملتها باتخاذ تدابير أخرى للحد من الأخطار؛

(د) تكون قدرة نظم الإنذار المبكر الفعال محدودة في كثير من البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نمواً، وفي بعض الحالات تكاد تكون غير موجودة. ويبدو أن الاحتياجات الرئيسية هي تنمية القدرات الوطنية المتكاملة للحد من الأخطار وإدارتها الأخطار وتحسين المعدات التقنية والتدريب؛

(هـ) إن النظر في جميع المخاطر وأوجه الضعف بنظرة شاملة في إطار نهج يراعي تعدد المخاطر إلى جانب التركيز على الحد من خطر الكوارث، قد يسمح بتعزيز الفعالية المؤسسية والكفاءة التشغيلية والتأهب العام بالنسبة لنظم الإنذار المبكر؛

(و) ستستلزم أوجه القصور القائمة اهتماما متواصلا من جانب الحكومات والمنظمات ذات الصلة، كما أقر إطار عمل هيوغو. وقد حددت الآن بوضوح بعض الثغرات، من قبيل نظم الإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وهي تحظى بدعم بفضل ما يبذل من جهود بارزة في مجال بناء القدرات، إلا أنه لا يزال يلزم إيلاء الاهتمام الملائم لثغرات أخرى كثيرة.

رابعا – التوصيات الواردة في تقرير الدراسة الاستقصائية

١٥ – تتوجه التوصيات الواردة في تقرير الدراسة الاستقصائية في المقام الأول إلى الحكومات والمنظمات الدولية والسلطات المسؤولة عن سلامة المواطنين. وتتمثل التوصية الرئيسية في إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر يقوم على تعزيز القدرات الموجودة. وتتناول أربع توصيات أخرى مسألة توفير الدعم للمجالات التي تنطوي على احتياجات. وفي كل حالة، يقترح التقرير اتخاذ مجموعة من ١٠ إلى ١٢ إجراء محددا.

التوصية ١ للدراسة الاستقصائية

إنشاء نظام شامل عالمي للإنذار المبكر يستند إلى النظم والقدرات الموجودة في مجال الإنذار المبكر

١٦ - يقتضي إنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر أن تتخذ الجهات الفاعلة المختلفة إجراءات مستدامة طويلة الأمد؛ كفالة التزام سياسي قوي يؤدي إلى اتخاذ إجراءات وإلى جعل الإنذار المبكر مهمة أساسية في إطار السياسة العامة الوطنية واستراتيجية الحد من أخطار الكوارث؛ دعم وتنسيق دوليان قويان مع تحديد أدوار ومسؤوليات واضحة؛ مشاركة واسعة من جانب منظمات غير حكومية ومنظمات من القطاع الخاص ومنظمات إقليمية. ويتعيّن اتخاذ إجراءات محددة لبناء القدرات الوطنية وسدّ الثغرات الرئيسية في القدرة العالمية على الإنذار وتعزيز الأسس العلمية وتلك الخاصة بالبيانات وإرساء أسس مؤسسية عالمية، وذلك على النحو المبيّن بالتفصيل في التوصيات الأربع.

التوصية ٢ للدراسة الاستقصائية

إنشاء نظم إنذار مبكر وطنية محورها الإنسان

١٧ - ثمة حاجة لإنشاء نظم للإنذار المبكر تقوم على أساس قطري لحماية المواطنين، فضلا عن توفير اللبنة الأساسية لإنشاء نظام عالمي للإنذار المبكر. وتنطوي هذه النظم على قدرات وطنية وقدرات على صعيد المقاطعات وقدرات قائمة على المجتمعات المحلية، ولا تكتمل إلا عند توافر القدرات اللازمة لنشر الإنذارات وللتأهب والاستجابة لها. ويكمن التحديان الأساسيان اللذان يواجهان البلدان أولا في بناء القدرات المؤسسية أو تعزيزها، وثانيا في إشراك السكان المتضررين في هذا النظام بفعالية. وينبغي أن تُدمج الإجراءات الوطنية المتعلقة بنظم الإنذار المبكر ضمن عملية تنفيذ إطار عمل هيوغو على الصعيد الوطني وأن تسهم فعليا في عملية التنفيذ. وتكمن إحدى المهام ذات الأولوية في كفالة تحديد السلطة المخوّلة توجيه الإنذارات والمسؤولية السياسية عن توجيهها تحديدا واضحا على الصعيد الوطني.

التوصية ٣ للدراسة الاستقصائية

سدّ الثغرات الرئيسية بالنسبة للقدرات العالمية في مجال الإنذار المبكر

١٨ - ثمة ثغرات عديدة ينبغي سدها مثل تلك المتعلقة بمخاطر محددة، ولا سيما على الصعيدين الوطني والإقليمي. وتقتضي عملية إنشاء نظام شامل عالمي للإنذار المبكر اتخاذ إجراءات متعددة على جميع الصعد وفي جميع القطاعات وتغطية مئات المسائل والمعايير. وتتمثل إحدى الأولويات في إجراء دراسة استقصائية مفصلة عن الثغرات والاحتياجات

المتعلقة بالمخاطر[١١] وما يرتبط بذلك من مكامن ضعف وقدرات على الإنذار، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا، ووضع خطط للتعزيز المنهجي للقدرات على الإنذار المبكر فيما يتعلق بتلك المخاطر في البلدان التي تكون بحاجة إليها. ويوصى أيضا باتخاذ إجراء ذي أولوية يتمثل في تنفيذ مشروع رئيسي للإنذار المبكر في كل بلد من أقل البلدان نموا، يتم اختياره استنادا إلى تقييم للمخاطر ومكامن الضعف والقدرات الموجودة في مجال الإنذار المبكر في البلد.

التوصية ٤ للدراسة الاستقصائية

تعزيز الأسس العلمية والأسس الخاصة بالبيانات في مجال الإنذار المبكر

١٩ - تُعد الخبرات والقدرات العلمية والتقنية الأسس الجوهرية التي تقوم عليها نظم الإنذار المبكر، ولا سيما فيما يتعلق بالمخاطر والنظم التشغيلية. لكن هناك مجالات ضعف عدة مثل الافتقار إلى المعلومات بشأن مجرى بعض المخاطر والأخطار، وعدم تحديد مكامن الضعف والمخاطر، والدور المحدود للعلوم الاجتماعية ذات الصلة. وينبغي أن يكون وضع خطة دولية بشأن الاحتياجات العلمية وتلك المتصلة بالبيانات في مجال الإنذار المبكر جزءا من البرنامج الدولي للإنذار المبكر، وينبغي أن تشمل الخطة مشاركة فعّالة من جانب أفرقة علمية وطنية تضم علماء شباب من البلدان النامية وأن تنطوي على ما يتصل بذلك من مبادرات تدريبية. وتشمل المهام ذات الأولوية استحداث أساليب موحدة متفق عليها دوليا لرصد وتحديد مواقع الخطر الطبيعية ومكامن الضعف الاجتماعي المتصلة بها، بما في ذلك وضع مؤشرات لمواطن الضعف ذات الصلة بالمخاطر وتتبعها، واستحداث أدوات عمل لتمكين البلدان من اعتماد هذه الأساليب.

التوصية ٥ للدراسة الاستقصائية

إرساء الأسس المؤسسية لنظام عالمي للإنذار المبكر

٢٠ - تشكّل آليات الإدارة والتنسيق والدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي إحدى الدعامتين لنظام شامل عالمي للإنذار المبكر، في حين تشكّل قدرات فرادى البلدان الدعامة الأخرى. وتوضّح تلك الآليات أدوار المنظمات ذات الصلة وقدراتها، وتدعم الشراكات المؤسسية اللازمة، وتنسّق التطور التقني، وتكفل آليات مساءلة مناسبة تجاه الحكومات. ومن

(١١) أجرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية تقييما للقدرات التقنية في مجال مراقبة المخاطر المتصلة بالطقس والمناخ والمياه ورصدها وكشفها والإنذار بها على الصعيدين الوطني والإقليمي، استنادا إلى إسهامات من ١٤٤ بلدا. وسيصدر تقرير عن هذا التقييم في الربع الأخير من عام ٢٠٠٧.

شأن وضع البرنامج الدولي للإنذار المبكر الذي يتيح اتخاذ إجراءات من جانب أطراف متعددة أن يؤدي إلى تيسير إنشاء نظام شامل عالمي للإنذار المبكر، يسترشد بإطار عمل هيوغو، بحيث يشمل عموما استراتيجيات، وتوضيح وتوثيق للولايات والمسؤوليات، وتعريف للمعايير والمصطلحات، ودعم لبناء القدرات وتعزيز الشراكات.

خامسا – الإجراءات المتخذة لمتابعة الدراسة الاستقصائية

٢١ – قدم وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية تقرير الدارسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر الذي عُقد في بون في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦. ورحّب البيان الختامي الصادر عن المؤتمر بالدراسة الاستقصائية وشجّع جميع الشركاء على الأخذ بتوصياتها.

٢٢ – وعقدت أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ورابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة اجتماع مائدة مستديرة بشأن نظم الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي والاستجابة لها في ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٦ بالاشتراك مع المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر وبحضور المبعوث الخاص للأمم المتحدة للتعافي من كارثة تسونامي. وخلال اجتماع المائدة المستديرة، أعلن عدد من الشركاء في نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث[١٢] عن تشكيل اتحاد لدعم عدد أولي من الحكومات يصل إلى ١٠ عن طريق تقديم المساعدة التقنية لوضع خطط تسرع تنفيذ نظام إنذار مبكر بأمواج تسونامي على الصعيد الوطني. وعندما عُقدت الدورة الثالثة لفريق التنسيق الحكومي الدولي المعني بنظام الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها في بالي في آب/أغسطس ٢٠٠٦، كانت ١١ حكومة[١٣] قد قدمت طلبات رسمية تتضمن مقترحات مفصّلة لتحصل على مساعدة مالية وتقنية من اتحاد المحيط الهندي.

٢٣ – وقام منهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر التابع للاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، بالمشاركة مع المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، وبغية توفير التوجيه للحكومات والمجتمعات المحلية في مجال تنفيذ نظم للإنذار المبكر يكون محورها الإنسان وتتسم بالفعالية، بإعداد قائمة مرجعية لإنشاء نظم للإنذار المبكر. وتُرجمت هذه القائمة إلى اللغات

(١٢) اليونيسكو واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية؛ المنظمة العالمية للأرصاد الجوية؛ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة الإنسانية المقدمة إلى أفغانستان؛ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر؛ البنك الدولي.

(١٣) باكستان وتايلند وجزر القمر وجمهورية تترانيا المتحدة وسري لانكا وسيشيل والصومال ومدغشقر وملديف وموريشيوس وموزامبيق.

الرسمية الست في الأمم المتحدة وإلى ١٣ لغة إقليمية في منطقة المحيط الهندي ونُشرت في أوساط الشركاء في نظام الاستراتيجية والشركاء على الصعيدين الوطني والإقليمي في أفريقيا وآسيا.

٢٤ - وكذلك بالمشاركة مع المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، قام منهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر بتنسيق عملية وضع قاعدة بيانات لحافظة مشاريع الإنذار المبكر تتضمن مقترحات لمشاريع قدمتها سلطات مختصة وصدّقت عليها حكوماتها. وخضعت هذه المقترحات لعملية استعراض قام بها خبراء أقران وقُدّمت إلى المؤتمر. وفي الإجمال قُدّمت ١٠٥ مقترحات لمشاريع وهي متاحة على الموقع الشبكي لمنهاج العمل.

٢٥ - وعُقد اجتماع لأصحاب المصلحة في مجال الإنذار المبكر في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦ على إثر انعقاد المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر بغية وضع إجراءات منسّقة تهدف إلى النهوض بالبرنامج الدولي للإنذار المبكر. وجرى اختيار أعضاء فريق استشاري مؤقت ما لبثوا أن اجتمعوا في بون يومي ١ و ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ لوضع برنامج عمل قائم على التوصيات الصادرة عن الدراسة الاستقصائية العالمية.

٢٦ - وفي ٢٣ و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٦، عقدت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية ندوة في جنيف عن نظم الإنذار المبكر بمخاطر متعددة لتحقيق إدارة متكاملة لأخطار الكوارث شاركت فيها عدة وكالات. وتمحورت أعمال الندوة حول النقاط التالية: (أ) التشديد على الحاجة إلى إدماج نظام للإنذار المبكر ضمن استراتيجيات الحد من أخطار الكوارث وعملية التخطيط والعملية التشريعية المتصلتين بذلك على الصعيد الوطني، وهو ما يجري دعمه عن طريق التعاون والتنسيق الفعالين بين الوكالات على الصعد كافة من الصعيد الوطني إلى الصعيد المحلي بغية معالجة مسألة الروابط اللازم إقامتها بين المكونات الأربعة لنظم الإنذار المبكر؛ (ب) تحديد الحاجة إلى آليات للتنسيق الدولي كي يوفر المجتمع الدولي دعم فعّال للجهود المبذولة على الصعيدين الإقليمي والوطني لتنفيذ نظم الإنذار المبكر؛ (ج) التوصية بتوثيق الممارسات الجيدة للدلالة على جدوى الأخذ بنهج متكامل يراعي تعدد المخاطر في مجال نظم الإنذار المبكر، فضلا عن الفوائد المحتملة الممكن تحقيقها من جراء الأخذ بهذا النهج. وقد تم البدء فعلا بمشاريع بيان عملي لتبيان وتوثيق الممارسات الجيدة التي تحظى في إطارها نظم الإنذار المبكر بدعم من حيث الإدارة والتشريعات، فضلا عن أطر للتنسيق التنظيمي والتنفيذ. ومن المقرر عقد ندوة ثانية عن نظم الإنذار المبكر بمخاطر متعددة خلال الربع الأول من عام ٢٠٠٩.

٢٧ - وعملا بإحدى التوصيات الصادرة عن الدراسة الاستقصائية، أجرت المنظمة العالمية للأرصاد الجوية دراستين استقصائيتين على الصعيدين الوطني والإقليمي. وشارك ما مجموعه ١٣٩ بلدا في التقييم الذي جرى على الصعيد الوطني والذي وفر تحليلا مفصّلا لقدرة الدوائر الوطنية المعنية بالأرصاد الجوية والهيدرولوجيا على دعم عملية الحد من أخطار الكوارث، بما في ذلك نظم الإنذار المبكر، على الصعيد الوطني. أما التقييم الذي جرى على الصعيد الإقليمي، فقد حدد فرص التعاون وإتاحة الشراكات على الصعيد الإقليمي لدعم النظم الوطنية للإنذار المبكر، ولا سيما في البلدان النامية وأقل البلدان نموا. وسيُتاح تقريرا هذين التقييمين، بالإضافة إلى قاعدة بيانات إلكترونية توجز الأولويات القطرية فيما يتعلق بالحد من أخطار الكوارث خلال الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. واستنادا إلى الأولويات والاحتياجات التي جرى تحديدها على الصعيدين الوطني والإقليمي، جرى البدء بمشاريع عدة لتطوير قدرات نظم الإنذار المبكر بالمخاطر التي يُعتبر التصدي لها على رأس الأولويات بما في ذلك الفيضانات (فيضانات الأنهار والفيضانات السريعة) والجفاف والعواصف الرملية والترابية والعواصف الشديدة وموجات الحر، وذلك في ٤٠ بلدا تقريبا في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأمريكا الوسطى.

٢٨ - وفي ٢٦ و ٢٧ آذار/مارس ٢٠٠٧، عُقد الاجتماع الأول للفريق الاستشاري المعني بالبرنامج الدولي للإنذار المبكر في بون، بألمانيا[١٤]. وحضر الاجتماع ممثلون عن المركز الآسيوي للحد من الكوارث، واتفاقية حفظ أنواع الحيوانات البرية المهاجرة، واللجنة الألمانية للحد من الكوارث، ومنظمة الأغذية والزراعة، والمركز العالمي لرصد الحرائق، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلم، ورابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومكتب الأمم المتحدة لشؤون الفضاء الخارجي، ومعهد البيئة والأمن البشري التابع لجامعة الأمم المتحدة، وبرنامج الأغذية العالمي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية. ووافق الفريق الاستشاري على أنه ينبغي إنشاء نظام شامل عالمي للإنذار المبكر يقوم على القدرات الموجودة، ولاحظ أن هذا يستلزم توفر آليات معززة للإدارة والتنسيق والدعم على الصعيدين الدولي والإقليمي، وذلك عن طريق وسائل منها تحديد أكثر صراحة للمسؤوليات المنوطة بمختلف وكالات الأمم المتحدة وغيرها من الوكالات الدولية في الميادين التقني والإنساني والإنمائي.

(١٤) وثائق الاجتماع متاحة على: http://www.unisdr.org/ppew/iewp/meetings.htm.

٢٩ - وعلى إثر كارثة أمواج تسونامي التي تولدت في المحيط الهندي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، نُفذ مشروع متعدد المانحين للنداء العاجل خلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٦ لمساعدة الدول الأعضاء في المنطقة المتضررة على استحداث نظم للإنذار المبكر بأمواج تسونامي. وتولي تنسيق المشروع منهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر في ظل القيادة التقنية لرابطة اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وشمل المشروع إنشاء آليات لإقامة الشراكات والتنسيق بين مجموعة واسعة النطاق من الشركاء والمانحين وشكّل نموذجا لوسيلة متكاملة لدعم تنفيذ إطار عمل هيوغو ووضع البرنامج الدولي للإنذار المبكر. وقُدّم تقرير عن أنشطة النداء العاجل إلى المانحين في حزيران/يونيه ٢٠٠٧[١٥].

٣٠ - وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، وكمتابعة لمشروع النداء العاجل ٢٠٠٥-٢٠٠٦، تم البدء بمشروع يتعلق ببناء القدرة على التأقلم مع كارثة أمواج تسونامي في المحيط الهندي بتنسيق من الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث وبدعم من الجماعة الأوروبية. وتركز هذه المبادرة ومدتها ثلاث سنوات على إندونيسيا وسري لانكا وملديف والهند بشكل خاص وتهدف إلى بناء القدرة على التأقلم مع الكوارث لدى المجتمعات المحلية والأمم عن طريق تعزيز المؤسسات والآليات والقدرات في مجال الحد من أخطار الكوارث على الصعيدين الوطني والمحلي.

٣١ - واضطلعت منظمات مختلفة بعدد من أنشطة الاتصال والتنبيه التي تتسم بالأهمية من حيث تطوير القدرات العالمية في مجال الإنذار المبكر. ومن بينها ما يلي:

(أ) يعمل الاتحاد الدولي للاتصالات على تنفيذ نظام إنذار عام بجميع المخاطر يقوم على المعايير ويستعمل جميع وسائط الإعلام. ويجري تصميم هذا النظام فيما تقوم جميع قطاعات الاتحاد الدولي للاتصالات بوضع مبادئ توجيهية تطبق في جميع حالات الكوارث والطوارئ[١٦]؛

(ب) تمثل خدمة الإنذار المبكر على الصعيد الإنساني مشروع شراكة بين الوكالات يهدف إلى استحداث منهاج عمل مشترك لعمليات الإنذار المبكر بالأزمات

---

(١٥) الأمم المتحدة، الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، منهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر، ''تقييم وتدعيم نظم الإنذار المبكر في البلدان التي تضررت من تولد أمواج تسونامي في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤'' (جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٧) متاحة على <http://www.unisdr.org/ppew/tsunami/pdf/TEWS_donor_report.pdf>

(١٦) الاتحاد الدولي للاتصالات، الوثائق الختامية لمؤتمر المفوضين، الأناضول، تركيا، ٢٠٠٦، الجزء الثاني، ''المقررات والقرارات''، القرار ١٣٦ (جنيف، ٢٠٠٦).

الإنسانية والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية يقوم على أساس الحصول من مؤسسات متخصصة متعددة على معلومات بشأن الإنذار المبكر تتمتع بأكبر قدر من المصداقية وتكون متوفرة على الصعيد العالمي وإتاحتها بطريقة بسيطة. واقترحت هذا المفهوم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤ اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل الفرعي المعني بالتأهب والتخطيط للطوارئ ويعمل برنامج الأغذية العالمي حاليا على تطوير هذا المفهوم وتعزيزه؛

(ج) النظام العالمي للتنبيه والتنسيق في حالات الكوارث هو ثمرة تعاون بين مركز البحوث المشترك التابع للمفوضية الأوروبية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، وقد جرى وضعه ليكون بمثابة منهاج عمل شبكي يجمع بين النظم الموجودة على شبكة الإنترنت لإدارة المعلومات المتعلقة بالكوارث. والهدف منه تنبيه المجتمع الدولي حال وقوع كوارث كبرى مفاجئة والمساعدة على تنسيق الاستجابة الدولية خلال مرحلة الإغاثة؛

(د) تقوم مصلحة المساحة الجيولوجية في الولايات المتحدة، بالتعاون مع اللجنة الاتحادية للاتصالات في الولايات المتحدة، باعتماد وتعزيز استعمال بروتوكول التنبيه المشترك وتطوير تكنولوجيات الجيل المقبل الرقمية البحتة ونظم إيصالها لكفالة النقل الفعّال والسريع للتنبيهات الصادرة عن نظام التنبيه إلى حالات الطوارئ بأشكال متنوعة تشمل الكلمة والصوت والصورة، وعن طريق وسائل مختلفة مثل الإذاعة والبث السلكي والسواتل وغيرها من الشبكات؛

(هـ) وضع أعضاء اللجنة الألمانية للحد من الكوارث نظم متكاملة للتحليل والتنبيه باستخدام الزمن الحقيقي تستند إلى النظم الاهتزازية والجيوديسية والبحرية ونظم الأرصاد الجوية ونظم المراقبة بالسواتل وتدعم جهات تشمل مرفق التبادل الأوروبي المعني بمسائل التنبؤ بالفيضانات، ومشروع الإنذار المبكر بالاهتزازات لأوروبا، ونظام الإنذار المبكر بأمواج تسونامي الذي يستخدم حاليا في إندونيسيا.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

٣٢ – يعد الإنذار المبكر من المفاهيم التي يسهل فهمها وتعدّ نظم الإنذار المبكر متطورة جدا من حيث التصدي للعديد من المخاطر. وهناك إقرار واسع النطاق بالحاجة إلى نظم الإنذار المبكر كونها تمثل عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات الرامية إلى بناء القدرة على التأقلم مع الكوارث الطبيعية. ويُعدّ الإنذار المبكر إحدى أولويات العمل ضمن إطار عمل هيوجو. لكن ما لم يُبذل المزيد من الجهود على الصعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي، ستستمر بعض المخاطر بالوقوع بدون إنذار، وقد تظل نظم الإنذار المبكر القائمة عاجزة عن الوصول

إلى الناس المعرضين للخطر أو عن تحقيق استجابات مناسبة لإنقاذ حياة الأشخاص وحماية الممتلكات. وهناك حاجة لتطوير نهج عالمية أكثر منهجية فيما يتعلق بنظم الإنذار المبكر، ولتغطية جميع المخاطر والمجتمعات المحلية، مع الحرص في الوقت نفسه على أن يبقى إصدار الإنذارات، الذي قد يولد استجابات على مختلف الصعد، من الصعيد الدولي حتى الصعيد المحلي، مسؤولية وطنية.

٣٣ - ويشكل التقرير عن الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر نقطة انطلاق للمهمة التي يتعين إنجازها حيث أنه يورد المسائل الأساسية ويحدد مجموعة متنوعة من الاحتياجات التي ينبغي للحكومات وكيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات المعنية بإنشاء نظم للإنذار المبكر اتخاذ إجراءات بشأنها. وتتمثل التوصية الرئيسية في التقرير في إنشاء نظم شاملة عالمية للإنذار المبكر تستند إلى قدرات الدول الأعضاء ونظم الإنذار المبكر فيها وتُستمدُّ منها. وكخطوة أولى، سيطلب الأمين العام إلى أمانة الاستراتيجية القيام، بالتعاون مع الجهات الفاعلة ذات الصلة، بتقييم لعملية تمويل نظم الإنذار المبكر يشمل الوقوف على الثغرات وأوجه القصور.

٣٤ - ويتعين إجراء تخطيط منسق لتحديد الأولويات والأهداف العملية التي ينبغي تحقيقها ولكفالة استقطاب اهتمام ومشاركة جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وينبغي أن تجري عملية التنسيق هذه عن طريق الآليات القائمة ذات الصلة، ولا سيما عن طريق إشراك الوكالات العاملة الرئيسية من خلال البرنامج الدولي للإنذار المبكر الذي شرع في تنفيذه أصحاب المصلحة خلال المؤتمر العالمي للحد من الكوارث المعقود في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونوقش البرنامج الدولي للإنذار المبكر خلال المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر المعقود في آذار/مارس ٢٠٠٦ على إثر إصدار تقرير الدراسة الاستقصائية، كما ناقشة الفريق الاستشاري التابع للبرنامج الدولي للإنذار المبكر في آذار/مارس ٢٠٠٧. والبرنامج مصمم بحيث يستجيب لتوصيات الدراسة الاستقصائية.

٣٥ - وستواصل أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث ومنهاج العمل لتعزيز الإنذار المبكر التابع لها التشجيع على حشد الموارد لإنشاء نظم للإنذار المبكر على الصعيد العالمي والدعوة إلى القيام بذلك وتيسيره، عن طريق مبادرات منها البرنامج الدولي للإنذار المبكر[١٧]. وستعمل الأمانة ومنهاج العمل التابع لها أيضا على تعزيز الشراكات بين الوكالات في إطار نظام الاستراتيجية، وعلى نشر المعلومات الإرشادية في أوساط الجهات الفاعلة على الصعيدين الوطني والإقليمي، وعلى إرهاف الوعي بالحاجة إلى إنشاء نظم

(١٧) تدعمه وتملكه الوكالات الناشطة فيما يتعلق بالمكونات الأربعة لنظم الإنذار المبكر.

للإنذار المبكر. وستنشئ الأمانة أيضا آلية للرصد والتقييم والإبلاغ يفيد منها البرنامج الدولي للإنذار المبكر، وذلك كجزء من عمليات الرصد والإبلاغ في إطار برنامج عمل هيوغو.

٣٦ - وبالاستناد إلى الاستنتاجات المبينة أعلاه، تُقدم التوصيات التالية:

(أ) يشجع الأمين العام الدول الأعضاء على كفالة إدماج نظم الإنذار المبكر ضمن استراتيجياتها وخططها الوطنية للحد من أخطار الكوارث، في ذلك التشريعات والتنسيق التنظيمي على الصعد كافة، من الصعيد الدولي إلى الصعيد المحلي، كما يشجع على تنفيذ الأولويات المتصلة بالإنذار المبكر الواردة في إطار عمل هيوغو، والتي تكمّلها توصيات المؤتمر الدولي الثالث المعني بالإنذار المبكر، ويشمل ذلك إنشاء نظم للإنذار المبكر محورها الإنسان، وسد الثغرات في نظم الإنذار المبكر العالمية على المستويين الوطني والمحلي، وتعزيز الأسس العلمية وتلك الخاصة بالبيانات لأغراض الإنذار المبكر؛

(ب) وإذ يراعي الأمين العام النتائج التي توصلت إليها الدراسة الاستقصائية العالمية لنظم الإنذار المبكر والدراسات الاستقصائية والإجراءات التي اتخذتها وكالات مشاركة، وبغية تكملة ودعم الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء في تطوير قدراتها الوطنية والمحلية في مجال الإنذار المبكر، سيطلب من أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث أن تيسر، بالتعاون مع جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة المعنية، إنشاء نظم شاملة عالمية للإنذار المبكر، تستند إلى نظم الدول الأعضاء وقدراتها وشبكاتها وتُستمدّ منها. ولهذه الغاية، يهيب الأمين العام بالدول الأعضاء والأطراف الأخرى المعنية بالاستراتيجية أن تسهم في هذه العملية عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني.